أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2017/11/15م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

موسكو ترفض إخراج «ميليشيات» موالية لإيران من جنوب سورية..... 3

فورين بوليسي: لماذا سيندم ترامب على دعمه لمحمد بن سلمان؟ 5

هل ستفقد الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها في الشرق الأوسط؟ 8

الصفقة الترامبية تسوية مخادعة 10

استراتيجية المواجهة مع إيران بحاجة لمراجعة..... 12

سلاح سياسي! 14

قراءة في بيان توافقات ترمب وبوتين بشأن سوريا..... 15

طهران رفضت مقترح نتنياهو لمساعدة متضرري زلزال إيران 20

مسؤولون أمنيون أمريكيون يصلون اسرائيل لبحث اتفاق الهدنة في سوريا 22

موقع أمريكي: الإمارات توسع تحالفها "الاستراتيجي" مع إسرائيل..... 23

موسكو ترفض إخراج «ميليشيات» موالية لإيران من جنوب سورية

لندن – «الحياة» 2017\11\15

ربطت أميركا للمرة الأولى بين بقاء قوات «التحالف الدولي» في سورية بعد القضاء على «داعش»، وبين مخرجات عملية السلام في جنيف، مشيرة إلى أن قوات التحالف لن تغادر سورية من دون تحقيق تقدم في مسار جنيف. وردت دمشق على واشنطن فوراً بإعلان أنها ترفض «جملة وتفصيلاً» ربط تواجد القوات الأميركية بنتائج العملية السياسية. وجاء الموقف الأميركي بعد يوم من إعلان إيران أن وجودها في سورية «مشروع» وأن قواتها باقية بعد هزيمة «داعش»، وعلى خلفية تباينات أميركية– روسية في تفسير شروط اتفاق خفض التوتر جنوب سورية. وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس، إن الاتفاق يفترض سحب «تشكيلات غير سورية» ومن ضمنها «حزب الله» من هذه المنطقة، مضيفاً أن «الحديث لم يتطرق إلى موضوع إيران أو بالأخص قوات موالية لإيران».

وقال وزير الدفاع الأميركي جيم ماتيس لمجموعة من الصحافيين في البنتاغون: «لن نغادر في الحال» بعد هزيمة «داعش». وزاد: «لن نقْدم ببساطة الآن على الانسحاب من سورية، ولن ننسحب قبل بدء ظهور نتائج جنيف، وسنجلي بعض قواتنا عن سورية، إلا أننا سنربط ذلك بحزمة من الشروط».

وتابع: «يجب القيام بشيء ما بخصوص هذه الفوضى وليس فقط الاهتمام بالجانب العسكري والقول حظاً سعيداً للباقي».

كما أعرب ماتيس عن اعتقاده بأن الأمم المتحدة سمحت لأميركا بالدخول إلى أراضي سورية. وأوضح تعليقاً على الأساس القانوني لتواجد الجيش الأميركي في سورية: «أعلنت الأمم المتحدة أننا نستطيع، من حيث المبدأ، ملاحقة تنظيم داعش، ونحن بالفعل هناك (في سورية) من أجل تدميره».

وذكّر ماتيس بأن مهمة «التحالف» هي القضاء على «داعش» وإيجاد حل سياسي للأزمة في سورية، موضحاً أن واشنطن ستواصل قتال التنظيم «بما يحول على المدى البعيد دون ظهور نسخة جديدة منه».

وأضاف: «سنتأكد من أننا نهيئ الظروف لحل ديبلوماسي»، مشدداً على أن الانتصار على «داعش» سيتحقق «حينما يصبح بإمكان أبناء البلد أنفسهم تولي أمره».

وكان المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، أعلن الخميس أن جولة جديدة من محادثات جنيف ستعقد في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري. وأعلن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف، أنه

أبلغ دي ميستورا بأن روسيا تنوي عقد «مؤتمر الحوار الوطني السوري» بداية كانون الأول (ديسمبر) المقبل. وقال غاتيلوف إن هدف روسيا من آستانة و «مؤتمر الحوار السوري» هو تسريع التسوية وليس خلق بديل من مفاوضات جنيف.

من ناحيتها، أعلنت دمشق رفضها ربط تواجد القوات الأميركية على أراضيها بنتائج العملية السياسية. وقال مصدر في وزارة الخارجية السورية، بحسب تصريحات نقلتها وكالة «سانا»، إن «ربط الوجود الأميركي في سورية الآن بعملية التسوية ما هو إلا ذريعة ومحاولة لتبرير هذا الوجود»، مشدداً على أن «هذا الربط مرفوض جملة وتفصيلاً». وأكد المصدر أن «الولايات المتحدة وغيرها لن تستطيع فرض أي حل بالضغط العسكري، بل على العكس، فإن هذا الوجود لا يؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة وتعقيدها». وجدد مطالبة بلاده القوات الأميركية «بالانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضيها»، معتبراً أن «هذا الوجود هو عدوان على سيادة سورية واستقلالها».

تزامناً، أعلن لافروف من ناحيته، أن اتفاق موسكو وواشنطن حول منطقة خفض التوتر جنوب سورية لا يفترض انسحاب «تشكيلات موالية لإيران» من سورية، مشيراً إلى أن الحديث في هذا السياق يدور حول «قوات غير سورية». وأضاف أن «الحديث لم يتطرق إلى موضوع إيران أو بالأخص قوات موالية لإيران». وأدلى لافروف بهذا التصريح تعليقاً على سؤال حول بيان من الخارجية الأميركية أفاد بأن موسكو وافقت على المساهمة في إخراج «قوات موالية لإيران» من سورية.

وزاد لافروف: «إذا نظرنا إلى من يمثل أكبر خطر فإنهم أتباع الولايات المتحدة، وهم إرهابيون أجانب ومسلحون يحاولون الانضمام إلى الجماعات المعارضة التي تدعمها الولايات المتحدة».

وأكد أن قوات روسيا وإيران توجد في سورية في شكل مشروع وبدعوة من الحكومة الشرعية، على خلاف قوات «التحالف الدولي» بقيادة واشنطن.

فورين بوليسي: لماذا سيندم ترامب على دعمه لمحمد بن سلمان؟

لندن- عربي21- بلال ياسين 2017\11\15

نشرت مجلة "فورين بوليسي" مقالا لكل من الباحث آرون ديفيد ميلر وريتشارد سوكولسكي، يقولان فيه إن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وضع الشرق الأوسط على مسار اصطدام، مشيرين إلى أن البيت الأبيض سيتحمل المسؤولية عن ذلك.

ويقول الكاتبان: "الآن، بعد أن سرّع الفتى الأعجوبة من صعوده إلى العرش، من خلال عدد من عمليات التطهير على نطاق واسع نهاية الأسبوع الماضي، ومن خلال سياسات خارجية متهورة، أصبحنا نحن إلى الأيام الجميلة الماضية، عندما كان السعوديون يخافون من ظلهم".

ويضيف الباحثان: "كنا خلال عملنا لعقود في الخارجية الأمريكية نتمنى أن يتولى القادة السعوديون حل مشكلاتهم المحلية وأمنهم الإقليمي بأنفسهم، وأن يقللوا من اعتمادهم على أمريكا، وكنا ننزعج من قلة فعلهم وحذرهم الشديد، لدرجة أن وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، الذي تودد للسعوديين خلال حرب الخليج انفجر يائسا منهم ذات مرة، بعد عدم تنفيذهم ما وعدوا به من نشر بيان حول عملية السلام العربية الإسرائيلية، وقال إن هؤلاء الناس لو أوكلوا بجنازة مؤلفة من سيارتين لفشلوا".

وتستدرك المجلة قائلة: "يبدو أخيرا أن السعوديين أصبحوا كل شيء كنا نريدهم أن يكونوا -ومما رأيناه إلى الآن يبدو أننا حصلنا على أكثر مما أردناه- ففي ظل محمد بن سلمان تحولت السعودية قوة مستقلة تضرب في الخارج ومحليا، وتجر واشنطن معها، وما يلي سيشرح سبب ندمنا على ما حصلنا عليه، ولماذا يجب على إدارة ترامب إعادة الأوضاع في السعودية إلى ما كانت عليه".

ويشير الكاتبان في مقالهما، الذي ترجمته "عربي21"، إلى أنه "في سلسلة من الفشل في السياسة الخارجية (في اليمن وقطر والآن قد تلحقهما لبنان) يمكن القول بأن أهم نجاح حققه محمد بن سلمان في الخارج هو تقريب كل من الرئيس ترامب وصهره جارد كوشنر، ولطالما افتتن الأمريكيون بالملوك والمملكات، لكن الملك سلمان وابنه استطاعا بسرعة قياسية أن يقنعا إدارة ترامب بأنهما يمتلكان مفاتيح الحرب والسلام وتغيير وجه المنطقة".

ويقول الكاتبان: "لم تكن هناك حاجة لكثير من الإقناع، فبالتأكيد لدى المملكة ما يميزها عن غيرها من الحلفاء المحتملين، ما يعطيها نقاطا لدى البيت الأبيض: الاستقرار، والقوة الظاهرة والاستبداد، وأطنان من

المال، ورغبة في التملق والإرضاء، لكن والأهم من ذلك فإن هذا الحب الأخوي الجديد يعكس توافقا في الضرورات الاستراتيجية: أولها حرص ترامب على النأي بنفسه عن توجهات سلفه بالتقارب مع إيران، وسعيه لإصلاح التوتر في العلاقات مع السعودية وإسرائيل من سنوات أوباما، وكان السعوديون مصممين على استغلال حساسية ترامب المفرطة تجاه أي شيء كان يفعله أوباما؛ لدفع واشنطن إلى موقف أكثر عدائية تجاه إيران".

وتلفت المجلة إلى أن "أول رحلة خارجية لترامب كانت إلى السعودية، وهذا أمر غير مسبوق، حيث كانت رحلات الرؤساء الأربعة الذين سبقوه مباشرة، إما إلى كندا أو إلى المكسيك، فالشرق الأوسط عادة مكان تذهب إليه الخطط والأحلام الأمريكية في محاولة لإصلاحه، لكنها تموت هناك، إلا أن السعوديين حولوا زيارة ترامب لمملكتهم إلى مهرجان للحب الحقيقي وسلسلة من المبالغات: لقد حقق ترامب عدة صفقات هائلة، وأعرب عن افتخاره بالعلاقة الجديدة والأهداف (المشابهة) التي يشترك فيها البلدان، ونجح السعوديون في فتنة الرئيس وتجريده من سلاحه هو وواشنطن الرسمية ببلورتهم السحرية، فتم منحهم حرية في التحرك في المنطقة كيف يشاؤون، دون اشتراط أي شيء مقابل ذلك".

ويبين الباحثان أن "الإدارات الأمريكية كانت منذ الرئيس فرانكلين روزفيلت تتبنى سياسات مؤيدة للسعودية، وكان السعوديون شركاء أمنيين مهمين وموردين للطاقة، لكن استعداد هذا الرئيس للتزلف للسعوديين ومباركة سياساتهم الداخلية والخارجية، والثقة بأن هذه السياسات تصب في المصالح الأمريكية، هو أمر يقلب الدماغ. وللعدالة، فإن المفكرين الأكثر اتزانا في إدارة ترامب يقولون إنه لم يمر على رئيس أمريكي من قبل أن واجه آل سعود في حالة استعداد لإحداث تغييرات جذرية.. وهذا وحده يجب أن يكون سببا في التعامل معهم بحذر وعن بعد.. لكن ليس في ترامبستان على ما يبدو".

ويجد الكاتبان أنه "بدلا من النأي فإن الرئيس زاد من دعمه للحملة السعودية الدموية واللا إنسانية ضد الحوثيين في اليمن، بالإضافة إلى أنه وقف بجانب السعودية في حملتها الفاشلة ضد قطر، كما أنه لم يقل شيئا عن تصدير السعودية للإسلام المتطرف، بل على العكس وقف مع السعودية في حملة التطهير الأخيرة ضد الأمراء البارزين ورجال الأعمال والسياسيين والإعلاميين، وقال إن السعودية تعرف بالضبط ماذا تعمل. وكون كوشنير كان في زيارة غير معلنة للسعودية يثير الاشتباه بأنه كان على علم بالحملة مسبقا ولم يعارض، وباختصار يبدو أن الرئيس حول السعودية إلى نقطة ارتكاز للحضارة الغربية، وحصنا

ضد إيران، وقوة رئيسية لما سيعلن عنه الرئيس من خطط لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهذا كله دون التفكير في كيف يمكن للسياسات السعودية أن تدعم المصالح الأمريكية في المنطقة عامة".

ويقول الباحثان إن "الرهان الكبير، على افتراض أن تنجو السعودية عبر هذا الاضطراب، فيمكن أن يحكم محمد بن سلمان السعودية على مدى 50 عاما، وواضح أن السعودية تحتاج لأن تتغير وتتوقف عن الاعتماد على النفط في اقتصادها، وهو ما يسعى إليه محمد بن سلمان من خلال خطته رؤية 2030، بالإضافة إلى انتهاج الاعتدال في الإسلام، والسماح للنساء بقيادة السيارات، وذلك كله إيجابي، لكن محمد بن سلمان قام بتحركات مظلمة ومخيفة، فكانت السعودية دائما دولة بوليسية، إلا أن السعي إلى ما يبدو أنه سلطة فردية مطلقة يقوض تقاليد التوافقية داخل العائلة المالكة، التي ضمنت الاستمرارية والاستقرار، بالإضافة إلى أنها زعزعت نظاما كان يوزع السلطة في الجيش لإبقاء نوع من الانسجام، وليس تركيزها، كما فعل محمد بن سلمان، وهو ما سينتج عنه الاستياء والمعارضة خلال انتقال الحكم أو بعد ذلك".

ويلفت الكاتبان إلى أن "السعودية تخوض في الخارج حربا باردة، وتستغل إيران الأخطاء التي تقع فيها السعودية في اليمن وقطر كلها، وتفاقم من خطورة احتدام الطائفية بين السنة والشيعة، وآخر مناورة للسعودية كانت من خلال الضغط على رئيس الوزراء اللبناني ليقدم استقالته، في محاولة لفضح العلاقات بين إيران وحزب الله، الذي يهيمن على الساحة السياسية في لبنان".

ويخلص الكاتبان إلى القول إن "أوباما أخطأ عندما حاول إرضاء السعودية بعد الاتفاق النووي مع إيران، بسكوته على حملتهم في اليمن، لكن مع هذا الخطأ إلا أنه أبقى أمريكا على مسافة مما تفعله السعودية، ولم يأخذ جانب السعودية في خلافها مع إيران، ومهما كان الأمر مؤلما بالنسبة لترامب فإن عليه أن يتعلم من أوباما بالضغط على الملك للتخفيف من الصراع، ويعيد التوازن إلى علاقة أمريكا بالسعودية وإيران".

هل ستفقد الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها في الشرق الأوسط؟

عربي21- مروى بن حسن 2017\11\15

نشرت صحيفة "لنكستا" الإيطالية تقريرا، تطرقت من خلاله إلى السياسة الخارجية لواشنطن وتبعاتها على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

وقالت الصحيفة، في تقريرها الذي ترجمته "عربي21"، إن "الإجراءات التي اتخذها ترامب في منطقة الشرق الأوسط تعتبر مغايرة لسياسة سلفه، الرئيس باراك أوباما". وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي السابق، لم يسع إلى إنشاء علاقات قوية في المنطقة، في حين حاول أن يلزم الحياد فيما يتعلق بالشأن العربي.

وتطرقت الصحيفة إلى سياسة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب في الشرق الأوسط الذي حاول من خلالها توطيد علاقة بلاده مع المملكة العربية السعودية وخلق حوار بين إسرائيل والمملكة بغية إقصاء إيران. وفي سبيل ذلك، يعمل ترامب على تغيير بعض بنود الاتفاق النووي المبرم في تموز/ يوليو سنة 2015، مع طهران وفرض عقوبات جديدة عليها. بناء على ذلك، تعتبر سياسة ترامب بمثابة ثورة على سياسة سلفه أوباما، ومن المحتمل أن ينجر عنها عواقب وخيمة بالنسبة لواشنطن.

وبينت الصحيفة أن الوضع في لبنان قد ازداد سوءا، عقب استقالة الحريري، "رجل" السعودية. وقد نجم عن ذلك انبثاق جملة من التوترات على صعيد المنطقة، في حين أخذت الأطراف المتنافسة تتراشق الاتهامات. من جهته، طالب الرئيس اللبناني ميشال عون بعودة الحريري، في حين وجه زعيم حزب الله، حسن نصر الله أصابع الاتهام للسعودية فيما يتعلق باحتجاز الحريري وإرغامه على الاستقالة. فضلا عن ذلك، تنامت وتيرة الحرب الكلامية بين طهران والرياض، حيث تتهم كل جهة الطرف الآخر بالإرهاب.

واعتبرت الصحيفة أن التصعيد الذي يشهده لبنان عبارة عن لعبة كبيرة تحاك في الشرق الأوسط، للزج بهذه الدولة في حرب أثارتها السعودية بهدف مزيد زعزعة الاستقرار. ومن المتوقع أن يسفر ذلك عن حرب بين حزب الله وإسرائيل.

وأشارت الصحيفة إلى القلق الذي يراود بعض المحللين السياسيين من عواقب انسياق واشنطن وراء الرياض ودعمها لها، مثلما حدث في الثمانينات، حين عمدت الولايات المتحدة إلى استدراج الاتحاد السوفييتي للمشاركة في الحرب في أفغانستان. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن التغاضي عن السياسة الخاطئة التي انتهجها جورج بوش حين أقدم على غزو العراق في سنة 2003.

وأكدت الصحيفة أن وضع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يعد حساسا للغاية، ومن غير المقبول أن تقع واشنطن في خطأ سياسي آخر. من هذا المنطلق، قد تؤدي أي هفوة ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الأزمة اللبنانية إلى فقدان واشنطن لمكانتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط بأكمله، خاصة في ظل المنافسة المحتدمة بينها وبين موسكو على تلك المكانة.

وتناولت الصحيفة الخطأ الذي ارتكبته الولايات المتحدة فيما يتعلق بدعمها للمملكة العربية السعودية بشأن الحصار المسلط على قطر الذي تسبب في خلق أزمة دبلوماسية مريرة في منطقة الخليج. ونتيجة لتأييد ترامب لقرارات السعودية بفرض عقوبات على قطر، قامت الدوحة على الفور بفتح قنوات الاتصال مع تركيا وإيران، فضلا عن روسيا الغريم التقليدي للولايات المتحدة. وقد باتت موسكو تضطلع بدور دبلوماسي كبير في قضايا الشرق الأوسط، ولعل أبرز تجليات هذا الدور، التدخل الروسي في الأزمة السورية.

والجدير بالذكر أن جهود الولايات المتحدة الأمريكية الحثيثة لتغيير بعض بنود الاتفاق النووي المبرم مع إيران في تموز/ يوليو سنة 2015، وسعيها إلى الحد من نفوذ طهران في الشرق الأوسط، فضلا عن دعم ترامب لأي تحرك دبلوماسي ضدها، قد أدى إلى انقسامات طائفية في المنطقة بين السنة والشيعة، وخاصة في لبنان الذي قد يغرق قريبا في مستنقع حرب كارثية.

وبينت الصحيفة أن المساعي الدبلوماسية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف خلق تحالف بين السعودية وإسرائيل للحد من نفوذ إيران في المنطقة قد باءت بالفشل. ويعزى ذلك إلى ظهور تحالف جديد في المنطقة يضم إيران وتركيا وقطر بالإضافة إلى روسيا.

ومن اللافت للاهتمام أن موقف الرئيس الفرنسي يختلف عن نظيره الأمريكي، حيث أدى إيمانويل ماكرون زيارة إلى الرياض، سعى من خلالها إلى حل الأزمة اللبنانية قبل أن تتفاقم، علما وأنه تجمع فرنسا علاقة طيبة مع إيران.

وفي الختام، أكدت الصحيفة أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تشهد أزمة "ثقة" على المستوى الدولي، خاصة وأن مكانتها في الشرق الأوسط باتت مهددة من قبل روسيا.

الصفقة الترامبية تسوية مخادعة

ماجد الشيخ الحياة 2017\11\15

لم تفوت الإدارة الأميركية الترامبية الجديدة التي صعدت سلم سلطة البيت الأبيض منذ بداية هذا العام، أي فرصة سياسية أو ديبلوماسية، من دون تأكيد حرصها على مصالح إسرائيل وحمايتها، وتقديم شتى أصناف العون والدعم والإسناد لها، وعدم السماح بالمس بمكانتها الاستراتيجية في المنطقة، حتى ولو أدى الأمر لدعم حرب إسرائيلية ضد «حزب الله» في الجنوب اللبناني، أو ضد مواقعه وأسلحته في سورية، أو حتى للانسحاب والمس بالاتفاق النووي الموقع مع النظام الإيراني.

وفي سياق البحث عن حل تسووي – تصفوي للقضية الفلسطينية، تسعى تلك الإدارة وبعقلية تجار «الصفقات» إياها، تلك التي يراد لها أن تتمايز بها عن مختلف محاولات الإدارات الأميركية السابقة، لرسم خطوط عريضة لـ «صفقة القرن التاريخية» كما يجرى توصيفها في الدوائر السياسية والأمنية والديبلوماسية الأميركية، في مسعاها إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية سريعة، تنتهي إلى الحفاظ على مصالح الحليف الإسرائيلي على حساب المصالح والتطلعات التحررية للشعب الفلسطيني، في صفقة إحدى سماتها الأبرز كونها صفقة عقارية، تستفيد منها إسرائيل بالكامل على الصعد السياسية والديبلوماسية والاقتصادية كافة، تتوج بإقامة حائط صد تطبيعي على الصعيد العربي والإقليمي، تقطف إسرائيل ثماره وحدها من دون الجانب الفلسطيني الذي يصبح مكشوفاً من دون غطاء، وحيداً في مواجهة موقف أميركي – إسرائيلي منسجم إلى أبعد الحدود، وقد بدا ويبدو ذلك واضحاً من خلال هوية كل من مبعوثي الولايات المتحدة جيسون غرينبلات وجاريد كوشنير، وسفيرها لدى إسرائيل دافيد فريدمان، وهم متطرفون أكثر من بعض قوى اليمين الإسرائيلي نفسه، ويبدون غيرة على مصالح إسرائيل، بقدر غيرة اليمين الديني المتطرف لدى الطرفين.

صفقة القرن التاريخية، كما تتجلى في أذهان الحالمين بسهولة تحقيقها، باتت ترتكز وفقاً لمسؤول أميركي، على أن ترامب لا يعتزم الخوض في مفاوضات طويلة، بل يريدها خاطفة، ضماناً للوصول بها إلى نتيجة تعاكس الطرق المسدودة التي وصلت إليها في عهد سابقه، أو عهود من سبقوه من إدارات أميركية عجزت عن التوصل إلى تسوية ترضي طرفي الصراع، ولو بنسبة 50 في المئة لكل طرف، إلا أن بعض التفاصيل التي أوردها المسؤول الأميركي وفقاً لصحيفة «إسرائيل اليوم» اليمينية المقربة من نتانياهو، من

شأنها أن تكون مقلقة لكثير من الجهات الإسرائيلية. لا سيما أنه ليس هناك من ضمانة للحفاظ على قواعد اللعبة التي تحكم توجهات الإدارة الترامبية وخطتها للتسوية التي تعود إلى مسارات تجريبية كسابقاتها من خطط التسوية التي فشلت وتوقفت عند حدود العجز عن الاستمرار بها، في كل مرة كان الفشل سيد اللعبة. وفي محاولة لتفادي مثل هذه النتيجة، أو استباقها، يمكن البدء بمجريات عملية تطبيع إقليمية، يقودها الرئيس ترامب بنفسه، وتكون تمهيدية لمفاوضات التسوية التي قد تبدأ في نهاية كانون الأول (ديسمبر)، فماذا لدى الإسرائيليين ليقدموه في تلك المفاوضات، غير الذي يعرفه الجانب الأميركي، الأقرب إلى معرفة كل تفاصيل ما يريده الإسرائيليون، كما تفاصيل ما يريده الفلسطينيون من تسوية «حل الدولتين» التي لا يني يجرى إفشالها منذ أوسلو، وصولاً إلى تلك اللحظة التي يجرى فيها عملياً وعلى الأرض، نفي إمكان تحقيق مثل هذا الحل، ليتم استبداله بحكم ذاتي محدود السيادة والصلاحيات في أحسن الأحوال، بالنسبة إلى يمين إسرائيلي مراوغ «ملّ» تحديات الصراع ويريد العودة إلى إمساك العصا من الوسط، قبل أن يواصل اليمين الاستيطاني المتطرف والفاشي تغوله ضد الجميع في الداخل وفي الخارج، تمسكاً بأيديولوجية إسرائيل الكبرى التوراتية، ومحاولة مطابقتها مع الواقع بقدر ما يسمح الواقع العالمي لها بذلك.

استراتيجية المواجهة مع إيران بحاجة لمراجعة

ياسر الزعاترة الدستور 2017\11\15

لا أحد يدري كيف توجّهت بوصلة المواجهة مع إيران إلى لبنان، هكذا ودون مقدمات لافتة، وبعد وقت قصير من تمرير صفقة (الحريري– عون)، تحوّلت البوصلة إلى لبنان، وبدأ الحديث عن تسخين وصل حد الحديث عن حرب محتملة، لكأن الكيان الصهيوني يخوض حروبه من أجل الآخرين، وليس وفق حساباته الخاصة الدقيقة.

دعك من القول إن الصهاينة لن يشنوا حربا من أجل حسابات آخرين، أو أن حربا كهذه لن تضر الحزب كثيرا، بوجود حاضنته الشعبية، ودولة كبيرة بوسعها أن تجبر ما يُكسر من قوته التسليحية، أو ما سيحصل عليه رغم إجرامه في سوريا، أو أن إشعال حرب أهلية في لبنان سيضر بالسنّة أكثر من غيرهم في ظل ميزان القوى الراهن.. لندع ذلك كله، ولنتأمل الجانب الأهم في القضية، في ظل جوهرها المتمثل في المواجهة مع إيران.

هل يمكن القول إن لبنان هو العنوان الأهم للمواجهة، أم أن هناك عناوين أكثر أهمية منه، ومن أراد أن يواجه الجنون الإيراني، فعليه أن يتوجه إليها دون تجاهل لبنان بطبيعة الحال؟

المؤكد أن العنوان الأهم للمواجهة مع إيران هي سوريا، ومن أراد أن يضرب الجنون الإيراني، ويدفع خامنئي نحو "الرشد"، فعليه أن يثبت له أن مغامرته في سوريا كانت عبثية، وأن عليه تبعا لذلك أن يأتي إلى كلمة سواء في كل المنطقة، ولن يتم ذلك عبر تفاهمات مع روسيا لا تحل المعضلة، بل عبر تقديم دعم نوعي لما تبقى من قوى الثورة، لا سيما تلك التي لا يتهمها الغرب بالإرهاب، وهذه لا زالت موجودة، ويمكن دعمها، لكن ذلك لا يمكن أن ينجح أيضا دون تفاهمات مع تركيا. أما استعداء الأخيرة، فلن يؤدي إلى تحقيق المطلوب، ولا شك أن تركيا معنية بكسر المشروع الإيراني في سوريا، حتى لو التقت معها جزئيا في ملف الأكراد.

الملف الثاني الذي يبدو بالغ الأهمية، هو الملف اليمني، وهنا بدا واضحا أن إيران قد نجحت في جعله محطة استنزاف ، وهي أصلا ليست معنية بدماء الشعب اليمني، وبكاؤها على الضحايا محض نفاق. لا بد من تفكير جديد في اليمن. تفكير مناطه أن اليمن لن يحكمه طرف واحد، وأن التعاون مع "الإصلاح" لتحقيق الحسم لا يعني أنه سيكون الحاكم، ولا يعني شطب الآخرين، ولكنه يعني تحقيق التوازن

في المشهد السياسي بعيدا عن تغوّل طرف على آخر، وإذا كان بالإمكان تحقيق ذلك عبر الحوار فذلك جيد، مع أنه مستبعد قبل تغيير ميزان القوى على الأرض.

يبقى الملف العراقي. وهنا يمكن القول إن ما جرى من لقاءات عربية مع العبادي والصدر يمكن أن يشكل مدخلا لتشكيل رأي عام ينبذ الهيمنة الإيرانية، وهذا ليس سهلا بكل تأكيد، لأن "الحشد" هو أداة إيران، تماما كحزب الله في لبنان، لكن استمرار المحاولات مهم، مع بث قناعة (هي حقيقية) بأن البلد لن يستقر من دون تفاهمات مقنعة تمنح العرب السنّة وضعا مناسبا في الدولة.

أما الأهم من ذلك كله في استراتيجية المواجهة مع إيران، فيتمثل في حرمانها من شعار المقاومة والممانعة، وثوب القضية الفلسطينية، أما فعل العكس تماما، فهو الكارثة بعينها؛ على المواجهة مع العدوان الصهيوني ومع الجنون الإيراني في آن. وتفاصيل هذه القصة باتت معروفة للجميع.

الصراع في المنطقة دموي وعبثي في آن، ويستنزف شعوب المنطقة ولا يفيد غير الأعداء، والحديث عن المواجهة مع إيران ليس لإلغائها، بل لدفعها نحو ترك الأوهام والمجيء إلى كلمة سواء تحقق مصالح الجميع.

سلاح سياسي!

جاكسون ديل الاتحاد 2017\11\15

في منتصف يوليو 2016، عقد أستاذ جامعي أميركي يُدعى «هنري باركي» ورشة عمل أكاديمية بشأن إيران، في فندق على جزيرة قرب إسطنبول. وفي تلك الليلة حاول عناصر من الجيش التركي القيام بانقلاب عسكري ضد الرئيس رجب طيب أردوغان، سرعان ما باء بالفشل، لكنه أثار حملة اعتقالات ما تزال مستمرة حتى الآن. وأكمل «باركي» مؤتمره، وقضى يومين في إسطنبول ثم عاد إلى وطنه.

بيد أن ما أثار ذهول «باركي» أنه سرعان ما أصبح هدفاً لأحدث سلاح سياسي في العالم، ألا وهو «الأخبار الكاذبة»، في صيغة حملة إعلامية محمومة. وزعمت وسائل الإعلام الموالية للحكومة التركية أن «باركي» كان على جزيرة «بايوكادا» ليس لمناقشة العلاقات الخارجية الإيرانية مع زملائه الأكاديميين، وإنما لتوجيه الانقلاب نيابة عن المخابرات الأميركية.

وبالنسبة لمن يعرفون ذلك الأستاذ الجامعي يبدو الأمر مثيراً للضحك، فهو مفكر نمطي في الـ63، جمع بين التدريس في جامعة «لي» والقيام بمهمات لصالح مراكز الأبحاث والسياسات في وزارة الخارجية الأميركية، غير أن تداعيات العالم الحقيقي لم تكن كذلك، فالأساتذة الأتراك الخمسة الذين حضروا ورشة العمل شوّهت سمعتهم، وجرّدوا من جوازات سفرهم، وتم احتجاز أحدهم لأسبوعين.

ويوم الجمعة الماضي، كشفت الصحافة التركية أن المدعي العام أصدر مذكرة توقيف بحق «باركي». وتشمل لائحة المتهمين «ميتين طوبوز»، موظف القنصلية الأميركية المحتجز منذ أسابيع، ما أثار أزمة دبلوماسية علّق البلدان على أثرها إصدار التأشيرات. ولم يحضر «طوبوز» ورشة العمل، ويقول «باركي» إنه لم يلتقه أبداً.

غير أن أحد الدروس المستفادة أن الأمر لا يتعلق بالحقائق المجردة فقط، بل مجرد إمكانية الإقناع البسيطة ليست مهمة عند توجيه الاتهامات، فوسائل التواصل الاجتماعي يمكن استغلالها لجعل أي شيء مقنعاً، وبمجرد نشر الأخبار الكاذبة، يمكن للمسؤولين المطالبة بإجراء تحقيقات، بينما يؤكدون أنهم لا يرغبون سوى في معرفة الحقائق.

قراءة في بيان توافقات ترمب وبوتين بشأن سوريا

ماجد كيالي الجزيرة نت 2017\11\15

أثار البيان الأميركي/الروسي –الذي صدر السبت الماضي بعد لقاء قصير بين الرئيسين دونالد ترمب وفلاديمير بوتين، على هامش مشاركتهما في قمة منظمة "آبيك" بفيتنام– عدة أسئلة بدلاً من أن يقدم أجوبة، والكثيرَ من الغموض بدلاً من الإيضاحات المطلوبة من الدولتين لتوافقاتهما بشأن الصراع في سوريا.

وأهمية هذا البيان تتأتّى من معرفة الحدود التي وصل إليها الموقف الأميركي من الصراع السوري في ظل رئاسة ترمب، وضمن ذلك معرفة مدى التوافقات أو نوعية الاختلافات بين السياستين الأميركية والروسية فيما يخص الشأن السوري، بعد كل التحولات الحاصلة، إن في الميدان أو في صراعات القوى على الساحة السورية.

ويأتي أيضا في سياق ذلك مآل المفاوضات في أستانا، ونتائج الخطوة التي كانت روسيا تعتزم القيام بها والمتمثلة في تنظيم مؤتمر يجمع كل الأطراف السوريين، على نحو ما دعت إليه في سوتشي مؤخّراً؛ قبل أن يتم تأجيله أو صرف النظر عنه ولو مرحليا.

الاستنتاجات الأساسية

على أية حال ثمة عدة استنتاجات أساسية تضمنها بيان ترمب/بوتين، لعل أهمها يكمن في:

أولاً، أنه حتى الآن لا يوجد اتفاق كامل –أو حتى اتفاق حد أدنى– أميركي/روسي على إنهاء الصراع في هذا البلد، وضمن ذلك ما يتعلق بالبتّ في مصير بشار الأسد.

ثانياً، لم تحسم واشنطن أمرها بعدُ بخصوص هذا الصراع، مما يجعل روسيا هي المتحكّمة أو المتورّطة فيه أكثر من غيرها، في المدى المنظور على أقل تقدير.

ثالثاً، أن الدولتين الكبريين (أميركا وروسيا) غير معنيّتين تماماً بأخذ مصالح الدولتين الإقليميتين المنخرطتين في الصراع السوري، أي إيران وتركيا.

رابعاً، يظهر من البيان أن ثمة توافقا بين الدولتين بخصوص الحفاظ على مناطق النفوذ القائمة الآن، بما في ذلك منطقة النفوذ التي تسيطر عليها "قوات سوريا الديمقراطية" –برعاية أميركية– شمال شرق وشرق سوريا، بمحافظات القامشلي والرقة والحسكة، من الضفة الشرقية لنهر الفرات إلى الحدود العراقية، وهذا ما

تم تثبيته تحت عنوان الحفاظ على التنسيق القائم بين قوات الطرفين (الأميركي والروسي) لمنع حدوث أي تصادم بينهما.

خامساً، ركّز البيان على الحل السياسي، وعلى المسار التفاوضي في جنيف، أي أنه أهمل المسارين الآخرين (أستانا وحميميم/سوتشي)، وهو ما يعيد القضية إلى نصابها، ويؤكد أن أميركا هي المتحكمة في اللعبة السياسية، دون أن يعني ذلك توقف مساريْ أستانا وحميميم/سوتشي.

سادساً، مواصلة الحفاظ على قنوات الاتصال العسكرية الموجودة لضمان أمن القوات المسلحة الأميركية والروسية، وكذلك لمنع وقوع حوادث خطيرة بين القوات الشريكة في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، واعتبار أن هذه الجهود ستستمر حتى الهزيمة النهائية لـ"داعش".

وفوق كل ما تقدم، ثمة مسألتان يُفترض الانتباه إليهما –أكثر من غيرهما– في البيان المذكور: أولاهما، تتعلق بعدم التطرّق إلى مصير تركيا أو مصالحها، أو منطقة النفوذ التركية بالشمال السوري، وضمنه في محافظة إدلب وأرياف حلب.

ويعني ذلك أن هذا الأمر ربما ما زال بحاجة إلى توافق أميركي/روسي، الأمر الذي قد يُستنتج منه أن هذه المنطقة ستبقى في إطار التصارع، بهذا الشكل أو ذاك، وبهذا المستوى أو ذاك، لا سيما أن ملف هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) لم يجر طيه بعدُ. كما يعني ذلك أن الطرفين ما زالا يتوجسان من مكانة تركيا، ومن الموقف التركي في الصراع السوري، وحتى على صعيد العلاقة الثنائية بين كل منهما وبين تركيا.

وعلى الأرجح؛ فإن الأمر سيبقى على هذا النحو إلى حين استقرار العلاقة التركية الأميركية، أو إلى حين تكيّف تركيا مع زيادة روسيا لنفوذها في سوريا.

وثانية المسألتين الأهم في البيان المشترك هي أنه يبدو أن ثمة موقفا حاسما من إيران، لجهة تحديد أو تحجيم نفوذها ودورها في الصراع السوري، حتى ولو جرى ذلك فقط في معرض الحديث عن تأكيد الالتزام بمنطقة "خفض التصعيد" في جنوب غرب سوريا.

ويمكن اعتبار أن هذه المسألة هي الأهم والأبرز في البيان، بدليل أنها احتلت ثلثه وذُكرت مرتين في فقرتين منفصلتين. وبديهي أن المقصود بهذا الأمر عدم تمكين إيران –والميليشيات التي تتبع لها مثل حزب

الله وفاطميون وزينبيون وحركة النجباء وكتائب أبو الفضل العباس- من الاقتراب من الحدود الجنوبية قرب إسرائيل والأردن.

إيجابيات مهمة للبيان

يجدر لفت الانتباه هنا إلى أنه في بيانات مثل هذه لا يمكن الحديث عن طرف غالب أو مغلوب، لأن هذه البيانات تتبني على التوافق والتنازلات المتبادلة، مع أخذنا في الاعتبار أن واشنطن تتصرف وكأنها صاحبة اللعبة، وأن موسكو مهما دمرت وقتلت فلن يمكّنها ذلك من تحديد مصير سوريا.

بل إن الاستمرار على هذا المنوال قد يورّطها أكثر في الصراع السوري، ويفاقم مشكلاتها مع العالم (أوكرانيا، الدرع الصاروخي، أسعار النفط، العقوبات التكنولوجية) بدل تسهيل حلها، إذ إن روسيا هي المستعجلة هنا وهي المتورطة، وهي التي تُستَنزف وليس أميركا؛ ولذا فهي تبدو صاحبة المصلحة في إيجاد حل للصراع السوري.

وثمة إيجابيات في هذا البيان وسلبيات. أما الإيجابيات فيمكن تمثلها في تأكيد البيان على الجوانب المهمة الآتية:

1- تثبيت مرجعية مفاوضات جنيف لأي حل سياسي سوري، فقد ورد ذلك مرتين في النص القصير. وتأكيد أن هذا الحل يجب أن يتأسس على القرار 2254 (عام 2015)، وقد ورد ذلك ثلاث مرات، علماً بأن القرار المذكور يتضمن النص على الالتزام ببيان جنيف (عام 2012)، وقرار مجلس الأمن 2118 (عام 2013).

ورغم أن هذا يفتح الباب لاجتهادات متضاربة؛ فإن ذلك بمثابة تحصيل حاصل، إذ إن الصراع الميداني أو المعطيات الدولية لصالح هذا الطرف أو ذاك هي التي ستحدّد شكل الحل السوري، وليس مجرد نص سواء أكان على شكل قرار دولي أم توافقات ثنائية بين دولتين.

2- شدد البيان على تغيير الدستور، وليس تعديله كما يطالب به النظام، وكما حاولت روسيا مراراً؛ وهذه مسألة مهمة، علما بأن ذلك ورد مرتين في البيان.

3- ثمة نص واضح على "الخفض والقضاء النهائي على وجود القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب في المنطقة لضمان سلام أكثر استدامة"، وذلك في منطقة جنوب غرب سوريا. وهذا نص يمكن البناء عليه في المناطق الأخرى، لإخراج القوات الإيرانية والميليشيات التابعة لها.

4- يحتمل البيان نوعاً من التوافق الأميركي/الروسي على تحجيم نفوذ إيران، وهذه مسألة في غاية الأهمية، إذ إن هذه الدولة باتت من أهم محركات الصراع السوري، ناهيك عن دورها في تقويض بنى الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ولذا فإن أي تحجيم لدورها ومكانتها يصبّ في صالح السوريين ولا يخدم النظام.

5- تم التأكيد في البيان على وحدة سوريا والحفاظ على أراضيها، ما يعني أنه لا توجد أي مخاطر تتعلق بالتقسيم، وهو ما يُفترض بالأطراف المعنية ملاحظته والبناء عليه لتوثيق علاقاتها البينية، وضمن ذلك استعادة الثقة العربية/الكردية.

قراءة في السلبيات

أما من ناحية السلبيات -أو الثغرات- الكامنة في البيان فيمكن إيراد الملاحظات الآتية:

1- ينمّ نص البيان عن لامبالاة أميركا بالكارثة السورية، وعن استمرار موقفها القائم على الحفاظ على الواقع الراهن، مما يعني ديمومة الصراع بين النظام والمعارضة وفق صيغة لا غالب ولا مغلوب، مع ترك روسيا تتحكم في إدارة دفة الأمور في المدى المنظور.

2- إن قصر الحديث في البيان على جنوب غرب سوريا يعني أن "القطبة المخفية" في الصراع السوري - وهي إسرائيل- باتت من أهم محددات مآلات الحل السوري.

كما يعني ذلك أن الولايات المتحدة لا تولي المناطق الأخرى -لا سيما المدن الرئيسية- ذات الأهمية التي توليها للجنوب "من أجل عيون إسرائيل"، أو في الشرق حيث باتت تبني قواعدها العسكرية هناك، مع رعايتها لقوات سوريا الديمقراطية التي تتألف قاعدتها الرئيسية من الكرد.

3- لعل أهم نقطة سلبية -في نص البيان- تتمثل في أن الحلول المطروحة لا تأخذ في اعتبارها مسألة الانتقال السياسي، بقدر ما تأخذ فيه استعادة الاستقرار وإعادة بناء البلد والدولة، وهذا هو معنى الحديث عن تسوية.

ويُستنتج من ذلك أن الدول المعنية أو المقرِّرة في الصراع السوري لا تتصرف وفقاً لمقاصد الثورة السورية، التي انطلقت من أجل الحرية والكرامة والمواطنة والديمقراطية، إلا بقدر ما يناسب ذلك استعادة الاستقرار في سوريا وتكييفها مع المعايير الدولية.

وهو الأمر الذي تتحمل مسؤوليته المعارضة السائدة بهيئاتها الرسمية المعترف بها، إن بسبب ضعفها وتشرذمها وارتهاناتها الخارجية، أو بسبب مجاملتها للخطابات الطائفية والدينية على حساب المقاصد الأساسية للثورة، طوال السنوات السابقة.

4- لا توجد في البيان أي كلمة عن وقف العمليات القتالية، ولا سيما وقف القصف بالبراميل المتفجرة والصواريخ الفراغية والارتجاجية، ولا إخراج القوات والميلشيات الأجنبية من سوريا، بما يتناسب مع الكلام عن مكافحة الإرهاب، وعن إخراج القوات الأجنبية (دون تسميتها) من جنوب غرب سوريا.

5- إن الفقرة التي تتحدث عن التزام الرئيس الأسد بعملية جنيف والتغيير الدستوري والانتخابات، قد توحي بتعويم أو عدم حسم الموقف من نظام الأسد، في حين أنها قد تعني أيضاً إلزامه بعملية جنيف والتغيير الدستوري، أي أن الغموض قد يخدم روسيا والنظام إذا ظلت واشنطن على موقفها الحالي.

ويمكن أن يبرر للولايات المتحدة تشددها من النظام إذا وصلت إلى النقطة التي تتطلب منها حسم موقفها من الصراع السوري، وهو ذات الموقف الغامض من الانتخابات، إذ لم يتم تحديد ما إن كانت انتخابات تشريعية أم تشريعية ورئاسية في آنٍ معاً.

باختصار.. ومع بيان كهذا، ومع تردد الإدارة الأميركية وتغول التدخل الروسي في سوريا، إضافة إلى الدور الإيراني لصالح النظام؛ فإن السوريين سيبقون -على الأرجح- في هذه الدوامة الكارثية، مما يفرض على المعارضة إدراك المخاطر الناجمة عن كل ذلك، ووضع الإستراتيجيات اللازمة لمواجهتها، أو -على الأقل- تفويت الأثمان الناجمة عنها.

طهران رفضت مقترح نتنياهو لمساعدة متضرري زلزال إيران

عرب ٤٨ تحرير : محمد وتد 2017\11\15

رفضت السلطات الإيرانية المقترح الذي قدمه لها الصليب الأحمر الدولي مفاده استعداد إسرائيل الإغاثة وتقديم المساعدات لضحايا ولمتضرري الهزة الأرضية التي ضربت إيران والعراق.

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنامين نتنياهو، مساء الثلاثاء، إن بلاده قدمت عبر الصليب الأحمر الدولي مقترحا لطهران لتقديم مساعدات للضحايا وللمتضررين من الزلزال والهزة الأرضية التي ضربت مناطق على الحدود الإيرانية العراقية وأسفرت عن مقتل 530 شخصا وإصابة الآلاف.

إعلان نتنياهو هذا عن استعداد بلاده تقديم المساعدات لضحايا ولمتضرري الزلزال الذي ضرب إيران والعراق، ورد خلال خطاب له القاه عبر الفيديو أمام مؤتمر الفيدرالية اليهودية في أمريكا الشمالية، قائلا: "نعم سمعتموني بشكل صحيح، إسرائيل اقترحت وقدمت عرضا للصليب الأحمر الدولي تقديم مساعدات طبية لضحايا الهزة الأرضية في إيران، لا توجد لدينا أية مشكلة مع المواطنين في إيران، مشكلتنا مع نظامهم الذي يسيطر عليهم كرهائن".

وكان ما لا يقل عن 530 شخصا قتلوا في أسوأ زلزال تشهده إيران منذ أكثر من عقد، فيما تجاوز عدد المصابين ثمانية آلاف. حيث انتهت عمليات الإنقاذ انتهت في إقليم كرمانشاه في غرب البلاد، والذي شهد مطلع الأسبوع زلزالا بلغت شدته 7.3 درجة.

ونقلت وسائل الإعلام الإسرائيلي عن مصدر في مكتب رئيس الحكومة قوله، إن "نتنياهو، كجزء من إستراتيجية دائمة، يتصل مباشرة بالشعب الإيراني ويعرض الفرق بين الجمهور الإيراني والنظام في إيران. إسرائيل توجهت إلى الصليب الأحمر بقصد تقديم مساعدات إنسانية مدنية وتلقت رفضا مباشرا يمثل الوجه الحقيقي للنظام الإيراني ".

وتطرق نتنياهو في ذات الخطاب إلى ما اسماه "تهديد إيران النووي" بالقول: "نحن لسنا وحدنا الذي نعترف بالتهديد الإيراني، اعتقد أن الدول العربية مثل السعودية والأمارات ومصر يرون الأمر بالضبط مثل دولة إسرائيل".

ولفت في خطابه إلى أن إيران تسعى لتعزيز نفوذها عبر التمركز عسكريا بسورية لتستخدمها قاعدة لتهديد وتدمير إسرائيل، موضحا أن بلاده لن توافق على ذلك وستعمل لضمان أمنها ووقف هذه التهديدات.

ويعتقد نتنياهو أن التهديد الإيراني يخلق فرصا جديدة للسلام عبر التعاون بالشرق الأوسط بين الدول المستهدفة، قائلا: "أعتقد أنكم ستسمعون عن ذلك في المستقبل ".

مسؤولون أمنيون أمريكيون يصلون اسرائيل لبحث اتفاق الهدنة في سوريا

القدس- "القدس" دوت كوم- شينخوا- 2017\11\15

وصل مسؤولون من مجلس الأمن القومي الأمريكي إلى إسرائيل يوم الثلاثاء، لبحث اتفاق الهدنة الأمريكية-الروسية الأخير بشأن سوريا مع نظرائهم الإسرائيليين، حسبما قال مسؤولون وتقارير إعلامية.

ضم الوفد مسؤولين من وكالات أمنية أخرى، ومن المقرر أن يحضر الاجتماعات مسؤولون أمنيون إسرائيليون كبار، حسبما أكد مسؤول أمريكي.

وقالت صحيفة (هآرتس) الناطقة بالعبرية، إن المسؤولين الأمريكيين من المتوقع أن يبلغوا الإسرائيليين بالتطورات الجديدة بشأن الجهود الأمريكية-الروسية المشتركة لتحقيق هدنة في سوريا، ووضع إيران المحتمل في الدولة الممزقة بسبب الحرب.

ويوم السبت الماضي، أعلنت روسيا والولايات المتحدة عن اتفاق مبدئي بشأن بنود هدنة في جنوب سوريا.

وقال تقرير لصحيفة (تايمز أوف اسرائيل) إن الاتفاق يؤكد الدعوة لتقليص المقاتلين الأجانب في جنوب سوريا واستئصالهم في نهاية المطاف، بما في ذلك المقاتلون الايرانيون وأتباعهم.

بيد أن إسرائيل التي تضغط على روسيا والولايات المتحدة لمنع إقامة قواعد إيرانية دائمة في سوريا، وافقت على الاتفاق مع إبداء شواغلها.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم الاثنين، إنه أبلغ الولايات المتحدة وروسيا بأن اسرائيل ستواصل تنفيذ هجماتها العسكرية في سوريا.

وقال نتنياهو في تصريحات تليفزيونية في بداية اجتماع حزبه الليكود " إننا نسيطر على حدودنا، إننا نحمي بلادنا وسنواصل القيام بذلك". وأضاف "لقد أوضحنا جلياً لأصدقائنا في واشنطن أولا ثم موسكو أيضا أن إسرائيل ستتخذ إجراءات في سوريا بما في ذلك جنوب سوريا، وفقا لفهمنا واحتياجاتنا الأمنية".

وجاء البيان قبل يوم من تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، قال فيها إن إيران ستحافظ على وجودها " المشروع" في سوريا، وفقا لما ذكرت وكالة (انترفاكس) الروسية للأنباء. وقال لافروف إن الاتفاق لم يتضمن التزاما بسحب الميليشيات الموالية لإيران من سوريا.

موقع أمريكي: الإمارات توسع تحالفها "الاستراتيجي" مع إسرائيل

لندن- عربي21- أحمد حسن 2017\11\15

كشف موقع "int policy digest" الأمريكي عن أن أبوظبي أكدت شراكتها الدائمة والأساسية مع إسرائيل وأمريكا، بعد مواجهتها أزمة دبلوماسية كبيرة.

وتحدث الموقع عن نية زعماء مجلس النواب عرقلة صفقة تجارية؛ لمنع ميناء دبي العالمي، المملوك للدولة في الإمارات، من إدارة ستة موانئ أمريكية.

وأشار إلى أنه على الرغم من أن الإمارات سحبت عطاءها في نهاية المطاف، إلا أن أبو ظبي فوجئت على ما يبدو بمعارضة الكونغرس، ثم أطلقت حملة علاقات عامة واسعة؛ لإقناع صناع السياسة في واشنطن بأن الإمارات ليست فقط حليفا موثوقا للولايات المتحدة، بل إنه تتشارك المصالح الاستراتيجية لواشنطن، والتي تشمل (إسرائيل).

وتحدث الموقع عن أن إنشاء قناة دبلوماسية للتعامل مع إسرائيل ومؤيديها في واشنطن أصبحت مسألة ذات أولوية وطنية لدولة الإمارات.

ويرى الموقع أن الإمارات بدت خائفة من فقدان إمكانية الوصول إلى الأجهزة العسكرية الأمريكية، فضلا عن المشاركة في تبادل المعلومات الاستخباراتية المشتركة، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بإيران.

وقال إن أبوظبي خشيت من أن يعوق هذا الجدل الاستثمارات الأمريكية، أو أن تؤثر ما أسماها الفضيحة على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع واشنطن.

وكشف أن أبوظبي سعت إلى إنهاء الجدل سريعا. وفي وقت لاحق، سعت للحصول على دعم سياسي ودبلوماسي أمريكي لمحاولتها استضافة الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أيرينا) بشكل دائم.

وقال إن الإماراتيين انخرطوا في الوقت ذاته في المجتمع الأمريكي اليهودي.

وأشار إلى أن الإمارات فعلت ذلك جزئيا؛ لضمان عدم وجود معارضة من الكونغرس، وشددوا على أنه من خلال استضافة أيرينا، فإن «جميع» أعضاء الأمم المتحدة، إشارة إلى (إسرائيل)، سيكونون موضع ترحيب للمشاركة الكاملة.

وتحدث الموقع عن دعم الجماعات اليهودية الأمريكية المبادرة بقوة، بينما كانت تدافع عن الجهود الدبلوماسية الهادئة؛ لضمان وصول منظمات الأعمال والمنظمات المهنية الإسرائيلية إلى المؤتمرات الدولية التي تعقد في مختلف أنحاء الإمارات.

وأشار الموقع إلى أنه منذ تأسيس الوكالة في أبو ظبي عام 2008، سافر ممثلون دبلوماسيون ووزراء إسرائيليون إلى العاصمة الإماراتية؛ لعقد اجتماعات تتعلق بوكالة الأمم المتحدة.

وتسنى بذلك للمسؤولين الإسرائيليين استخدام المكان لعقد اجتماعات على الهامش مع نظرائهم الإماراتيين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مع الحفاظ في الوقت ذاته على قناة اتصال دبلوماسية.

وتحدث الموقع عن إمكانية أن تقوم إسرائيل والإمارات بإنشاء قناة اتصال خاصة بالأزمات، قد تتضمن التعاون الاستخباراتي بشأن "التهديدات الخطيرة".

ويرى المراقبون ومسؤولون في مجلس التعاون الخليجي أن "الحسابات الإيرانية الخاطئة" في الخليج العربي قد تشعل المنطقة بأسرها، الأمر الذي سيقارب بشكل أكبر بين (إسرائيل) والإمارات.

ولم يتضح حتى الآن ما إذا كانت خطوط الاتصالات الرسمية للأزمات ستشمل خطا ساخنا عسكريا مباشرا بين وزارة الدفاع في تل أبيب ونظيراتها في الخليج.

وأشار الموقع إلى أنه نظرا لأن إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي ينظرون إلى إيران على أنها تهديد خطير بشكل متزايد، فقد بدأت تل أبيب والإمارات، على وجه الخصوص، بتعميق التعاون في المجال الأمني منذ عام 2006.

ولهذا الأمر، منحت إسرائيل الإمارات إمكانية الوصول إلى القمر الصناعي إيروس بي وصوره عالية الدقة، بالإضافة إلى الخدمات التي تلقتها بالفعل من القمر إيروس إيه، كما ورد في "ديفنس نيوز" عام 2009.

تم بحمد الله